قرار

الموضوع: تعزيز العمل الدولي الذي يستهدف مكافحة العائدات غير المشروعة

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المجتمعة في دورتها الـ 81 في روما (إيطاليا) في الفترة من 5 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2012:

إذ تدرك أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتخذ أبعادا خطيرة على الصعيد الدولي بسبب الفرص التي تتيحها عولمة الأسواق وتوفرها التكنولوجيا الحديثة،

وإذ تضع في الاعتبار التهديدات الخطيرة التي تطرحها المنظمات الإجرامية على سلامة المواطنين وأمنهم، فضلا عن الآثار الضارة التي يلحقها الفساد بالتنمية الاقتصادية ورفاه المجتمع،

وإذ تذكّر باتفاقية ستراسبورغ لعام 1990 المتعلقة بغسل الأموال الناجمة عن الجريمة والبحث عنها وحجزها ومصادرتها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، الصادرة في عام 2000، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 التي تهيب بالدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة المتبادلة في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، والتعاون لاسترداد العائدات المتأتية من هذه الجرائم،

وإذ تلاحظ أن تداول العائدات غير المشروعة وتدفقها يشكلان خطرا كبيرا على المجتمع في البلدان كافة، وأن أنجع الوسائل لمكافحة تفشي الجريمة المنظمة والفساد تتمثل في منع المنظمات الإجرامية من جني الأرباح غير المشروعة وحرمانها بالتالي من قوتها الاقتصادية والمالية،

وإذ تقر بأهمية الإنتربول وبقدرته على الربط بين بلدانه الأعضاء الـ 190 عن طريق قنوات الاتصالات المأمونة لتحسين تبادل المعلومات، والبيانات المالية تحديدا، وتسريع وتيرته،

وإذ تذكّر بالقرار AG-2009-RES-06 الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الـ 78 في سنغافورة في عام 2009 بشأن إعداد منصة لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات وقاعدة بيانات فنية واستراتيجية للمعلومات عن مكافحة الفساد (أومبرا)،

وإذ تضع في الاعتبار أن الأمانة العامة قد أنشأت، بناء على هذا القرار، قاعدة بيانات جهات الاتصال العالمية التابعة للإنتربول لتبادل المعلومات الحساسة بين أجهزة مكافحة الفساد وطلبات المساعدة في مجال استرداد الأصول، ولا سيما من خلال استخدام نشرات الإنتربول الصادرة في قضايا الفساد استخداما أفضل لأغراض استرداد الأصول،

وإذ تقر كذلك بأهمية الاجتماعات الثلاثة التي عقدتها جهات الاتصال العالمية التابعة للإنتربول المعنية باسترداد الأصول وخصصتها لتعزيز الاطلاع المتبادل على أفضل الممارسات المتعلقة باسترداد الأصول وتنسيق العمليات في هذا المجال، وبأهمية التوصيات التي أقرتها في اجتماعها الأخير في عمان (الأردن) في تموز/يوليو 2012،

وإذ تذكّر بالدور الذي يضطلع به الإنتربول لمساعدة البلدان الأعضاء في مكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال عن طريق جمع أفضل الممارسات والمعارف الميدانية المتخصصة وتعميمها على أجهزة إنفاذ القانون في العالم أجمع، ومساعدة الوحدات المتخصصة في تبادل المعلومات الميدانية بسرعة عبر الاستعانة بأدوات الإنتربول وخدماته، وإنشاء أفرقة عاملة تابعة للإنتربول، ودعوة الخبراء للاجتماع معا،

وإذ تدرك الدور المحتمل والقيّم الذي يمكن أن تضطلع به المنظمة في الترويج لاعتماد نهج مشترك في مكافحة الجريمة المنظمة واسترداد الأصول غير المشروعة عن طريق نشر أفضل الممارسات في مجال التحقيقات والميدان القضائي وإعداد برامج تدريب محددة،

تشجع البلدان الأعضاء على الاستعانة بأدوات الإنتربول وخدماته على أوسع نطاق، بما في ذلك منظومة نشراته وتعاميمه، لتعميم طلبات التعاون الشرطي والقضائي؛

تشجع البلدان الأعضاء أيضا على اعتماد التشريعات الضرورية ليصبح لديها الأدوات والهيئات المتخصصة القادرة على استهداف المنظمات الإجرامية عن طريق كشف الأصول غير المشروعة واستردادها وإدارتها وإفساح المجال أمام استخدامها لأغراض مؤسسية أو اجتماعية؛

تشجع كذلك البلدان الأعضاء على أن تسرِّع، قدر المستطاع، وتيرة تبادل المعلومات الميدانية ذات الصلة لتعزيز فعالية المرحلة الأولية من إجراءات كشف الأصول غير المشروعة التي يجب ضبطها وتحديد مكانها، والمرحلة اللاحقة المتمثلة في مصادرة هذه الأصول وإعادتها إلى موطنها. ولتحقيق هذه الغاية، تُشجَّع البلدان الأعضاء، بقدر ما تسمح به أنظمتها القانونية، على إنشاء وحدات وطنية متعددة الاختصاصات مكرسة لجمع المعلومات عن الأصول المالية وغيرها التي يمكن أن تساعد وحدات التحقيق والسلطات القضائية في البحث عن الأصول غير المشروعة وضبطها. وتسهّل هذه الشبكة التي تضم وحدات متعددة الاختصاصات الأنشطة التي تضطلع بها البلدان الأعضاء وتساعد في إصدار تحاليل جنائية مفيدة وتقارير مقارنة عن هذا الموضوع؛

تعهد إلى الأمانة العامة للإنتربول بمسؤولية تقديم الدعم للمكاتب المركزية الوطنية للاضطلاع بهذه المهام بهدف وضع استراتيجية عالمية جديدة أكثر فعالية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد وغسل الأموال ولاسترداد عائدات الجريمة. ولتحقيق هذه الغاية، تقترح الأمانة العامة على البلدان الأعضاء مبادرات ملائمة تهدف إلى تعزيز برامج محددة وتنسيقها وإنشاء ''نموذج مشترك'' يتضمن الإجراءات القضائية وإجراءات التحقيق المناسبة.

اعتُمد